A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.74
19 December 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس : | السيد غاربا | (نيجيريا) |
| ثم : | السيد تيلمان (نائب الرئيس) | (النرويج) |

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ب) تقريرا الامين العام

(ج) مشاريع قرارات

(د) مشروع مقرر

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/44/23 ؛ A/AC.109/975 و Add.1 ، A/AC.109/976-978 ، A/AC.109/979 و Add.1 ، A/AC.109/980 ، A/AC.109/982-990 ، A/AC.109/992-998 ، A/AC.109/999/Rev.1 ، A/AC.109/1000 ، A/AC.109/1007 و Corr.1)

(ب) تقريرا الأمين العام (A/44/634 و Corr.1 ، A/44/800)

(ج) مشاريع قرارات (A/44/23 (Part I)) ، الفصل الثاني ، الفقرة ٥ ؛ A/44/L.55 ؛ A/44/L.56)

(د) مشروع مقرر (A/44/L.57)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند ، ظهر اليوم . اذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وبالتالي ، أرجو الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي سيعرض تقرير اللجنة .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أرفع الى الجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة (A/44/23) الذي يشمل أعمالها أثناء عام ١٩٨٩ ، للنظر فيه .

(السيد شهيد ، مقرر لجنة الـ ٢٤ الخاصة)

يُقدَّم هذا التقرير الذي يتصل - في جملة أمور - بالبند ١٨ من جدول الأعمال ، وفقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤٥/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والمتعلق بتنفيذ الاعلان ، التي تطلب فيها الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما في جميع الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها ، مع القيام ، بصفة خاصة ، بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار .

وقد قامت اللجنة الخاصة في غضون السنة ، في سعيها لتنفيذ ذلك القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة ، باستعراض تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بالأقاليم المتبقية ، ووضعت مجموعة من التوصيات ، بغية التعجيل بخطى إنهاء الاستعمار ، وتيسير التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للشعوب في تلك الأقاليم .

وبالاضافة الى ذلك ، قدمت اللجنة الخاصة توصيات تتصل تحديدا بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الاعلان ؛ والأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛ وتنفيذ الاعلان من جانب الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة ؛ والمعلومات المحالة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ ) من الميثاق .

وقد كرست اللجنة أيضا اهتماما كبيرا خلال العام لإنهاء الاستعمار في الأقاليم الجزرية الصغيرة . وفي هذا الصدد ، أخذت اللجنة الخاصة بعين الاعتبار على وجه الخصوص كون البعثات الزائرة التابعة للأمم المتحدة توفر وسيلة فعّالة للتحقق من الحالة السائدة في تلك الأقاليم الصغيرة . وتبعا لذلك ، شددت اللجنة مرة أخرى على أهمية إيفاد هذه البعثات الى الأقاليم المستعمرة ، بغية تيسير التنفيذ العاجل للاعلان .

وفي سياق مسألة قائمة الأقاليم التي يسري عليها الاعلان تناولت اللجنة بالبحث أيضا بصور مفصلة بندا بعنوان "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨ المتعلق ببورتوريكو" . وفي ذلك الصدد ، فإن اللجنة ، بعد الاستماع الى ممثلي عدد من المنظمات ، اتخذت مقررا آخر بشأن البند على النحو المبين في الفصل الأول من التقرير .

ووفقا لما جاء في الفصل الثالث من تقريرها ، أدت اللجنة الخاصة عددا من المهام الأخرى التي أوكلتها اليها الجمعية العامة بمقتضى قرارات شتى ، فضلا عن المهام النابعة من مقرراتها السابقة فيما يتصل بمسألة الدعاية التي ينبغي أن تحاط بها أعمال الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار . وفي ذلك الصدد ، شددت اللجنة مرة أخرى على ضرورة تعبئة الرأي العام العالمي لمساعدة شعوب الأقاليم المستعمرة بصورة فعّالة ، وبوجه خاص من أجل تكثيف النشر المستمر الواسع النطاق للمعلومات عن الكفاح الذي تخوضه الشعوب المعنية في الجنوب الافريقي لاستعادة حقوق الانسان الخاصة بها . ومراعاة للدور الهام الذي يلعبه ، في عملية إنهاء الاستعمار ، عدد متزايد من

المنظمات غير الحكومية طلبت اللجنة مرة أخرى من المنظمات أن تواصل تكثيف حملتها ضد شرور وأخطار الاستعمار . وخلال العام اشتركت اللجنة في عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي دعت الى عقدها منظمات حكومية دولية وغير حكومية . وفي ضوء النتائج البنّاءة التي تحققت في ذلك الصدد ، وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، قررت اللجنة أن تواصل اقامة الاتصالات الوثيقة مع المنظمات المعنية ، وأن تشترك في المؤتمرات والحلقات الدراسية والاجتماعات الخاصة الاخرى المتصلة بإنهاء الاستعمار التي تنظمها تلك المنظمات وهيئات الامم المتحدة المعنية الاخرى .

وأود أن أسترعي انتباه الاعضاء الى المقترحات المبينة في الفرع كاف من الفصل الاول ، المعنون "الاعمال المقبلة" التي تأمل اللجنة أن تحظى بموافقة الجمعية العامة بغية تمكين اللجنة من المضي الى التنفيذ الفعّال للمهام التي لم تستكمل بعد .

كذلك فإن اللجنة الخاصة أوصت الجمعية العامة بتجديد ندائها الى السلطات المعنية القائمة بالادارة لكي تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتنفيذ الاعلان وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة وفقا لرغبات شعوب الاقاليم المعنية المعرب عنها بحرّية . وفي ذلك الصدد ، فإن اللجنة ، آخذة في الاعتبار النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة للمشاركة الناشطة من جانب السلطات القائمة بالادارة في أعمالها ، أوصت بأن تحث الجمعية العامة مرة أخرى السلطات القائمة بالادارة على التعاون أو على مواصلة التعاون مع اللجنة في أداء ولايتها ، وبوجه خاص ، أن تشترك بصورة نشطة في أعمالها المتصلة بالاقاليم الواقعة تحت ادارتها .

وعلاوة على ذلك ، فإن اللجنة ، آخذة في الاعتبار تأكيد الجمعية العامة بأن الاشتراك المباشر للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال الامم المتحدة والوكالات المتخصصة يعتبر وسيلة فعّالة للنهوض بتقدم شعوب تلك الاقاليم صوب المساواة مع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، أوصت الجمعية العامة بأن تدعو السلطات القائمة بالادارة الى السماح لممثلي الاقاليم المعنية بأن تشترك في مناقشات اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة بشأن البنود المتصلة ببلدانها .

وقد تود الجمعية العامة أيضا أن تجدد نداءها الى جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات داخل منظومة الامم المتحدة للاستجابة لشتى الطلبات التي وجهتها اليها الامم المتحدة في قراراتها المتعلقة بمسألة إنهاء الاستعمار .

إن عام ١٩٩٠ سيؤذن بالذكرى الثلاثين لاعتماد الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذا الصدد ، قامت اللجنة الخاصة بصياغة سلسلة من التوصيات لكي تنظر فيها الجمعية العامة ، على النحو المبين في الفصل الثاني من تقريرها المعروض الآن على الجمعية العامة . وباعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة الخامسة من التقرير ستكون الجمعية العامة قد أقرت برنامج الانشطة التي ستضطلع بها أجهزة الامم المتحدة المعنية والمنظمات التي تتألف منها منظومة الامم المتحدة ، والدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية ، في معرض الاحتفال بهذه الذكرى .

وفي الاعداد للبرنامج المقترح ، أجرى رئيس اللجنة الخاصة مشاورات طوال العام مع جميع الاطراف المعنية ، ومساهماته في هذا الصدد تحظى بتقدير أعضاء اللجنة الخاصة .

وختاما ، توصي اللجنة الخاصة الجمعية العامة ، لدى إقرار برنامج العمل المبين في الفصل الاول وبرنامج الانشطة المتوقع في عام ١٩٩٠ ، على النحو المبين في الفصل الثاني ، احتفالا بالذكرى الثلاثين لصدور الاعلان ، أن توفر اعتمادات مالية وافية بالغرض للتكفل بجميع الانشطة التي تتوقعها اللجنة في عام ١٩٩٠ . وأخيرا ، تعرب اللجنة عن الامل في أن يواصل الامين العام تزويدها بكل ما يلزمها لاداء ولايتها من المرافق والموظفين .

باسم اللجنة الخاصة أتقدم بهذا التقرير الى الجمعية العامة للنظر فيه .

وقبل أن أختتم بياني أجد لزاما عليّ أن أعرب عن امتناني العميق لجميع أعضاء اللجنة الخاصة ، وعلى وجه الخصوص رئيسها السفير تسفاي تاديسي ممثل اثيوبيا ونواب رئيسها الثلاثة السفير أوسكار أوراماس أوليفا ممثل كوبا ، والسيد سفيري بيرغ

جوهانسن ممثل النرويج ، والسيد لوبومير دوليجيس ممثل تشيكوسلوفاكيا ، ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة السيد محمد صلاح تقية ممثل تونس ، ومقرره السيد داغ مجلاند ممثل النرويج ، لما حبوني به من تعاون وتأييد ، الامر الذي يسّر مهمتي تيسيرا كبيرا ، بوصفي مقررا للجنة .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتيح الاحداث الاخيرة في ناميبيا احتمالا مشجعا في أنه ستتخذ قريبا ، وقريبا جدا ، خطوة أخرى أكثر حسما من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، وهو الاعلان التاريخي ، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وبالرغم من النضال الطويل والشاق جدا ، يبذل شعب ناميبيا اليوم مجهودا كي يلقي وراء ظهره سنوات المرارة والخيانة والآمال المغدورة . واليوم تشهد ناميبيا تفاؤلا جديدا ، مشوبا بالحذر ، إذ يعمل أبناء شعبها معا لرسم مستقبل بلادهم . إننا نبعث لهم بتهانينا بشأن الاختتام الناجح لانتخاب أعضاء جمعيتهم التأسيسية . ولهم منا كل التشجيع ، وتمنياتنا بالخير .

ونهنئ المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وكل الاحزاب السياسية الناميبية . إن شجاعتهم وحنكتهم السياسية وبصيرتهم مزايا نادرة تبشر بالخير لمستقبل ناميبيا . إن النهج التوفيقي الذي انتهجوه لن يعود بالفائدة على ناميبيا فقط ، ولكن على كامل منطقة الجنوب الافريقي .

ومن المناسب أن تسير ناميبيا الآن في عملية تبوّء مكانها اللائق بها في مجتمع الامم في ظل قيادة الرئيس غاربا الرائعة للجمعية العامة ، وأي رمز أفضل يدل على شبات افريقيا وعزمها من أن تنال ناميبيا استقلالها السياسي أثناء رئاسة ابن افريقيا البارز هذا ؟

ينبغي على كل واحد منا أن يشعر وبحق بسعادة غامرة تجاه التطور السياسي الجاري في ناميبيا . ومع ذلك ، ينبغي علينا أيضا أن نفهم العقبات الهائلة حقا التي لا تزال تعترض الطريق ، وأولها ، طبعا ، القضايا المشروعة نفسها القائمة فيما يتعلق بالنوايا الطويلة المدى لاولئك الذين يحكمون الآن في بريتوريا . إن جنوب افريقيا مازالت تشكل عاملا اقتصاديا وسياسيا رئيسيا في ناميبيا . وهذا واقع لا يمكننا تجاهله ولا يمكن لناميبيا أن تهرب منه .

إن الاستقلال السياسي استقلال إداري . وهو ليس استقلالا اقتصاديا بأية شطحة من شطحات الخيال . إن كل مستعمرة سياسية سابقا تعرف هذا ، وتعرفه جيدا . وفي كل

يوم ، يواجه كل واحد منا آثار هذه الحقيقة . إن الزمن وحده كفيل بكشف ما إذا كانت ناميبيا ستنجح في مواجهة هذا الواقع . والزمن وحده كفيل بكشف مدى استعداد المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لناميبيا في جهودها لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي هي تركة الاستعمار .

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة أدلى كل وفد تقريبا ، في وقت أو في آخر ، بتعقيب عما يعتبره عموما على أنه مناخ دولي متحسن . ومن بعض النواحي ، فإن مجال تصفية الاستعمار هو أحد المجالات التي شهدت بعض التحسن الآن عما كانت عليه في الماضي . وفيما يتعلق بالصحراء الغربية فإن أطراف الصراع قد اجتمعوا وتحدثوا في وقت سابق من هذا العام في مدينة مراكش العريقة . ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا في نهاية الأمر الى عملية يمكن إن تؤدي الى حل دائم وعادل للصراع . إن اللجنة الرابعة ، وبتوافق الآراء ، قد اعتمدت مشروع قرار مهم نأمل أن يشجع الأطراف على مواصلة السعي لإيجاد تسوية وأرضية مشتركة . وحقيقة أنه لم يطلب الى الوفود ، لأول مرة منذ عام ١٩٨٣ ، أن تصوت على قضية الصحراء الغربية تعني أن الجهود الجارية حاليا لرئيس منظمة الوحدة الافريقية وجهود الأمين العام لهذه المنظمة سوف تتعزز . ونحن نقدم لهما تشجيعنا ودعمنا وهما يجهدان لمساعدة الأطراف على إيجاد حل مقبول للطرفين لا يفيد فقط شعب الصحراء ، ولكن أيضا شعوب المغرب الأخرى .

منذ عامين كانت مسألة كاليدونيا الجديدة موضوعا لمناقشة حامية في الأمم المتحدة . ومنذ ثلاث سنوات ، كانت المناقشة تحوم حول ما إذا كانت هذه المسألة من اختصاص الأمم المتحدة . ومهما بدت هذه المسألة صعبة على الأفهام ، تبقى المسألة الحقيقية ما إذا كانت الأمم المتحدة ستواصل استلهام ميثاقها وتستمر في أن تكون محفلا للمشردين والمحرومين - الذين هم ضحايا الاستعمار - أم لا . واليوم ، حدثت تغيرات هامة وملحوظة . ولا يمكن لأحد أن يجادل موضوعيا في حقيقة أن تصفية الاستعمار في كاليدونيا الجديدة شاغل من اختصاص الأمم المتحدة . وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن الصورة السياسية لكاليدونيا الآن تتسم بأنها أكثر سلما مما كانت عليه في الماضي القريب .

لقد بدأت فرنسا والشعب المستعمر في كاليدونيا الجديدة عملية غير عادية من التنظيم السياسي والاجتماعي . ونحن نأمل أن تسفر هذه العملية في واقع الأمر عن رفع المظالم المشروعة لأولئك الذين لم يستشاروا عندما استعمرت بلادهم . ولا يمكن لأحد أن يشك في أن هذه العملية والحوار الجاري ، لحد الآن ، قد تركا سمات إيجابية . ولربما كان أكثرها عمقا تخفيف التوترات والعداوات ، التي ، كانت في مرحلة معينة ، تهدد بالاتساع لتصبح صراعا عسكريا شاملا ينذر باحتمالات أليمة .

وفي هذا العام ، كما في العام الماضي ، فإن اللجنة الرابعة ، اعتمدت ، وبتوافق الآراء ، وفي أعقاب توصيات لجنة الـ ٢٤ ، مشروع قرار جاء نتيجة مشاورات مكثفة ومفاوضات وتوفيق . وبالرغم من إن مشروع القرار ليس كاملا بالتأكيد - وقليل هي القرارات الكاملة - فإنه يحظى بتأييدنا .

ونأمل أن تستمر العملية الهامة الجارية في كاليدونيا الجديدة . إننا نتضرع كي تستمر الثقة وتدابير بناء الثقة لتحل محل الشكوك والاحقاد القديمة . ومع ذلك ، لن يغيب عن أذهاننا أبدا أن السكان الأصليين في كاليدونيا الجديدة ، أي الكاناك ، هم الذين تعرضوا للاستعمار . وبالتالي فإن طموحاتهم المشروعة هي التي ينبغي أن تكون محط الجهود الرامية لتخليص كاليدونيا من الحقبة الاستعمارية وإدخالها في الحقبة الحديثة . إن الكاناك هم الذين أخذت أرضهم . والكاناك هم الذين حُرموا من هويتهم وسُخِّفَت ثقافتهم . والكاناك هم الذين دفعوا أغلى ثمن للتطور الاقتصادي الذي حصل في بعض القطاعات من اقتصاد كاليدونيا الجديدة . وعليه فإن الكاناك هم الذين يطالبون الآن بالعدالة ويطالبون شرعا في أن يقرروا من هم ومن سيصبحون .

إن كاليدونيا الجديدة أرض ترقد على وعد عظيم . ولكي تحقق إمكانياتها على أفضل وجه ، ينبغي على شعبها كله أن يشارك في مستقبلها . وهذا لا يتحقق إلا بتشجيع بناء الاحترام المتبادل . والمساواة القانونية والتسامح الاجتماعي والعدالة الاقتصادية باعتبارها عناصر لا تتجزأ من التطور السياسي .

ونحن على ثقة بأن الشعب المستعمَر في كاليدونيا الجديدة ، سوف يسمح له ، وبطريقة تتفق ومبادئ وممارسات الأمم المتحدة ، في ممارسة حقه في تقرير المصير ونيل

استقلاله السياسي . وإذ نقوم نحن ، في المجتمع الدولي ، بالإعداد للدخول في العقد الاخير من القرن العشرين ، وهو عقد مكرّس للاستئصال الكامل للاستعمار ، فإنه لا يمكننا القبول بأقل من ذلك .

من المعالم الحالية لمناقشاتنا المتعلقة بعملية تصفية الاستعمار طرح عدد صغير من الوفود لوجهات نظرها بأن تصفية الاستعمار يجب الا تحظى بالاولوية القصوى في الامم المتحدة. وتدفع تلك الوفود بأن هذه العملية اقتربت الآن من التمام بحيث ينبغي لنا أن ننقل اهتمامنا الآن الى مجالات أخرى . وتقترح عددا من التعديلات التي من شأنها تغيير الطريقة التي ينظر بها في قضايا تصفية الاستعمار في الامم المتحدة . ونعتقد أنه قد تكون هناك بعض المزايا في المقترحات التي استمعنا اليها والتي تبيح النظر فيها . وفي المقام الاول لا يمكن لأحد منا أن يشكك في أفكار يمكن أن تعزز من فعالية عملنا . ومع ذلك ، وبكل الاحترام الواجب ، نأنف كثيرا من الانضمام الى الجهود الرامية الى علاج جهاز غير عاطل علاوة على أنه يعمل في الواقع على نحو جيد بصورة خاصة .

ومن الاسباب التي جعلت عملية تصفية الاستعمار تحقق النجاح الذي حققته وهي تدخل الآن مرحلة حاسمة فاعلية آلية تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة . ولو أن عملية تصفية الاستعمار لم تكن بهذه الفاعلية ، لتفهمنا بسهولة الحاجة الى النظر في تغييرها . ولكن ، وإنصافا للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وللشعوب المستعمرة الباقية ، فإننا لا نميل الى العبث بالنجاح الذي تحقق في هذا المجال . وهذا يصدق بصفة خاصة لان أوائل الداعين الى تغيير العملية هم نفس الذين لا يفون بالتزاماتهم حاليا بموجب الميثاق من حيث التعاون مع الامم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار .

إن أكثر الطرق فاعلية في تعديل آلية الامم المتحدة لتصفية الاستعمار هو في نظرنا في قيام ما تبقى من الدول القائمة بالادارة بالمساعدة على التعجيل بعملية تصفية الاستعمار . ويمكن أن تستهل بداية طيبة عندما تؤدي الدول القائمة بالادارة كافة ، ودون استثناء ، واجباتها الصريحة بموجب المادة ٧٣ من الميثاق ، وليس هناك ما هو أوضح من ذلك .

شددت اللجنة الرابعة في مداولاتها على الحاجة الى مواصلة ارسال البعثات الزائرة الى الاقاليم المستعمرة . كما حثت الدول المعنية القائمة بالإدارة بالتعاون مع هذه البعثات والسماح لها بالدخول الى الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ووفدنا سيؤيد جميع توصيات اللجنة الرابعة . فنحن نجدها معتدلة ومنضبطة ومعقولة . كما أننا نجدها متمشية تماما مع التعهدات التي قطعتها فانواتو على نفسها عندما انضمت الى الامم المتحدة بعد حصولها على استقلالها السياسي بفترة قصيرة .

أُضفي عليّ هذا العام شرف ترؤس اللجنة الرابعة . وقد ترك هذا التشريف في نفسي أثرا عميقا ، وإنني أعتز بهذه الفرصة التي أتاحت لي إمكانية العمل عن كثب مع موظفي أمانة اللجنة الممتازين ومع أعضاء مكتب اللجنة . مرة ثانية أعرب لهم عن بالغ تقديري لجهودهم وفعاليتهم . فهم لا يجسدون أفضل صفات الامم المتحدة فحسب ، بل أفضل صفات البشرية أيضا .

بنفس الروح نحيي ثانية ونشكر اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار ، في ظل القيادة الفعالة للسيد تيسفايي تاديسي ، الممثل الدائم لاثيوبيا ، وكذلك مجلس الامم المتحدة لناميبيا تحت القيادة الفعالة لليفتانت جنرال بيتر دينغي زوزي ، الممثل الدائم لزامبيا ، على جهودهما المتميزة . فقد ساعدا ، هما والامين العام وموظفوه ، من خلال جهودهم التي لا تكل ، على وضعنا خطوة أقرب من التنفيذ التام والفعال لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وإذ نحتفل بإنجازاتهم الاخيرة وبالمناخ الدولي المتحسن بصورة عامة ، دعونا نتذكر أن عملا هاما من أعمال تصفية الاستعمار مازال ينتظر الانجاز . دعونا نتذكر أنه لاتزال توجد في سائر أنحاء العالم شعوب تنتظر الدعوة للجلوس على مائدتنا والتشاطر معنا في وليمة الحرية العظيمة . فلنفتح لهم الباب . ولنيسر لهم التمتع بشغل مقعدهم الذي يستحقونه على هذه المائدة .

السيدة راكوتندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل ٣٠ عاما تقريبا اعتمدت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة ، معترفة بذلك أن لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وممارسة سيادتها وسلامة أراضيها الوطنية ، وأنه لا يجوز إطلاقا أن يتخذ من عدم استعدادها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ذريعة لتأخير استقلالها .

وهذا الاعلان ، الذي هو أساسا رفض للاستعمار والجشع والجور الناجمين عنه ، غيّر ببيانه الواضح مجرى التاريخ . واليوم ، يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة حصول ٨٠ بلدا على الاستقلال أو العودة اليه .

يوفر الاتجاه الايجابي الحالي لنا فرصة للتأمل في حصيلة تصفية الاستعمار وتعبئة جهودنا لإنهاء المهمة التي ابتدأناها ، ولنجعل من العقد الدولي لتصفية الاستعمار حقيقة ملموسة لا مجرد عشر سنوات من النوايا الطيبة فقط .

وفي هذا الصدد ، لا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على دور الامم المتحدة . فقبل ٥٠ عاما كانت فكرة لجوء الدول الى هيئة دولية لوضع نهاية للحروب وتسوية المنازعات فكرة هزيلة وضربا من الخيال . مع ذلك ، نجحت منظمتنا باللباقة والمثابرة ، ودون ادعاء بأنها تمثل الضمير العالمي أو أنها قادرة على تصحيح جميع الاخطاء ، في إزالة الغموض والتغلب على التردد . ونحن نشجعها على مواصلة دورها في الوساطة والتنسيق .

والشهور الاخيرة دللت على هذا الدور المتعاظم للامم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار ، لا سيما في ناميبيا .

ومدغشقر ، التي تابعت باهتمام بالغ الانتخابات التي أجريت في الاقليم ، تود أن تعرب عن تقديرها للامين العام على جهوده التي لا تكلّ ، ولفريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية على ما أنجزه ، ولجميع الرجال والنساء ذوي الإرادة الطيبة الذين ساهموا من قريب أو بعيد في إنجاح المرحلة الاساسية في تقدم ناميبيا نحو الاستقلال . والآن ، يركز المجتمع الدولي اهتمامه على عمل الجمعية التأسيسية ، ومدغشقر تشجع الناميبيين على العمل ، دون تمييز عرقي أو سياسي ، لإعمار وتطوير وطنهم وبناء مجتمع مزدهر يقوم على المساواة .

يود وفد بلادي أيضا الاعراب عن تأييده للامين العام وللرئيس الحالي لمنظمة

الوحدة الافرقية في جهودهما لإيجاد حل سلمي لمسألة الصحراء الغربية . وقد انشرحت صدورنا عندما علمنا بإنشاء لجنة فنية لتوضيح شروط وأساليب ووسائل تنفيذ مقترحات السلام . ونحن مقتنعون ، على الرغم من الصعاب التي لا تزال باقية وعلى الرغم من بعض التأخير الذي يؤسف له ، إن المملكة المغربية وجبهة البوليساريو ستتوصلان الى تفاهم أخوي دون المزيد من سفك الدماء .

لقد أنجز الكثير - ونحن نود أن نشكر لجنة الـ ٢٤ على مثابرتها وتفانيها - إلا أن الكثير مازال يتعين إنجازه . فالبند ١٨ لا يزال على جدول أعمال الجمعية لأنه على الرغم من النتائج التي لا تنكر ، فإن عملية تصفية الاستعمار لم تكتمل بعد . فلا يزال الاستعمار متشبثا بأجزاء معينة من العالم ، وذلك نظرا لأن الدول الاستعمارية مترددة في التخلي عما تعتبره حقوقا وامتيازات تستحقها .

ومدغشقر ، التي خبرت الاستعمار ، تؤيد أي جهد يستهدف تحرير الشعوب من نير الاستعمار الذي عفى عليه الزمن ، وحصولها على الاستقلال في ظل ظروف تتمشى مع الميثاق . وإننا نعلن تأييدنا لنداء مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي انعقد في بلغراد ، الموجه الى القوى الاستعمارية : "الكف من عرقلة وإعاقة إزالة الاستعمار بشتى صوره ومظاهره وعلى الكف عن استغلال الموارد البشرية والمادية للمناطق المستعمرة واستخدامها لأغراض عسكرية ، بما في ذلك استخدامها لتخزين الأسلحة النووية ، مما يشكل عقبة خطيرة أمام ممارسة شعوب تلك المناطق لحقها الذي لا يمكن التصرف فيه في تقرير المصير والاستقلال ، كما يشكل تهديدا لأمنها وأمن الدول المستقلة المجاورة ." (A/44/551 ، ص ٧١ ، الفقرة ٢)

نود أن ننقل الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من الأقاليم ، التي إما أنه رُفض منحها الاستقلال أو حرمت منه ، الرسالة المكرسة في ديباجة قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي يتضمن الاعلان :

" ... لا يمكن مقاومة عملية التحرر وقلبها"

ذلك من المؤكد أن الذين يصرون على السباحة في عكس مجرى التاريخ لابد وأن يرضخوا في نهاية المطاف .

تحث مدغشقر السلطاتالقائمة بإدارة الاقاليم على أن تتخلى عن مصالحها الانانية وأن تعيد الى الشعوب المستعمرة أراضيها وحقها في أن تتمتع تمتعا كاملا بمواردها دون تدخل أجنبي .

يخلف الاستعمار وراءه آثارا طويلة الامد وضارة . فهي لا تزول بنيل الاقليم استقلاله . ولا تشارك الشعوب المستعمرة لحرمانها من حقوقها الاساسية قرونا طويلة في تقدم العالم المعاصر أو بنائه . إن ذلك التخلف الذي يفرضه عليها عن عمد المستعمرون يدوم حتى بعد أن تنال استقلالها مما يضعها تحت رحمة الدول الاقتصادية التي تحتفظ بهذه الطريقة بهيمنتها القوية ولو بشكل أقل وضوحا . ويصبح الابتزاز الاقتصادي حينئذ وسيلة فعالة للتحكم بمستقبل الشعوب . لذا ، فإن وفدي يؤيد من جديد الرأي الذي أعربت عنه حركة عدم الانحياز والذي يناشد الدول الاستعمارية ، في الماضي والحاضر على حد سواء ، أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تقدم التعويضات عن آثار الاستعمار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن عملية إنهاء الاستعمار لن تكتمل ما لم تجتز الشعوب المستعمرة في السابق عتبة التنمية . ودون ذلك لن تتمكن الامم المتحدة من أن تهنئ نفسها على استئصال ظاهرة الاستعمار استئصالا تاما .

ومن الوسائل الكفيلة بالتعجيل بهذه العملية الدعاية للعمل الذي تنهض به الامم المتحدة في هذا الصدد . لذلك ، فإن مدغشقر شاركت في تقديم مشروع القرار A/44/L.56 بشأن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار ، وإننا ندعو إدارة الاعلام الى تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن ، وذلك بهدف زيادة تعبئة الرأي العام الدولي لتأييد إنهاء الاستعمار على نحو كامل .

وحيث أننا على وشك الدخول في العقد الاخير من هذا القرن ، يعرب وفد مدغشقر عن أمله في أن يدخل القرن العشرون ، على الرغم من النزاعات الدامية التي شهدها ولا يزال يشهدها ، في سجلات التاريخ بوصفه عصر النور الحقيقي الذي اتسم باتجاه الشعوب صوب الحرية والذي توصلت فيه الانسانية الى فهم أن بقاء الجنس البشري يتوقف على التضامن بين الافراد المتساوين .

السيد ايري (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

منذ اتخاذ الجمعية العامة القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، نالت حوالي ٧٥ مستعمرة وإقليما تابعا ، بما فيها بابوا غينيا الجديدة ، استقلالها أو تمتعت بالحكم الذاتي . وقد نالت معظم هذه المستعمرات والاقاليم ، إن لم يكن جميعها ، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة ، استقلالها بإرشاد الامم المتحدة .

نحن لسنا أحدث أعضاء الامم المتحدة ، ولكننا بالتأكيد من بين الوافدين الجدد . ونحن نقيس قيمة عضويتنا وأهمية الامم المتحدة اليوم بمقياس بسيط واحد : من الامور الهامة أن يتمكن إقليم مستعمر في السابق من الجلوس مع مستعمِريه ، وأن يفعل ذلك في كنف الثقة والصداقة والمساواة .

وإذا أمكن التعبير عن تاريخ الاستعمار بكلمات قليلة فساختار الكلمات التالية : أمم ذات قوة تفعل أشياء بشعوب ضعيفة نسبيا وليس من أجلها . ومهما كان الاستعمار طيب النوايا فإنه ينفذ عادة بالرغم من رغبات المستعمَرين .

ولن أتطرق الى أساليب الاستعمار . وأتمنى لو أن شعب الكاناك الميلانيزيين والناميبيين والفلسطينيين والسود في جنوب افريقيا وشعب الصحراء والكمبوتشيين قد عانوا من قدر قليل مما عانيناه من عنف ووحشية . ولا أنوي التحدث عن النتائج . فالنتائج السليمة ، في أغلب الاحيان ، أمر عرضي ، ويبدو أننا أقل حظا من العديدين . ومن الاجدر بنا أن نتوخى الايجاز في الحديث عن الطريقة التي تم بها تحديد الحدود الاستعمارية التي غالبا ما ترسم بأدوات هندسية في مملكة تبعد آلاف الكيلومترات .

إن النقطة التي أود أن أؤكدها هي أن الاستعمار لا يقتصر على استغلال الموارد والايدي العاملة . فبإمكان أن يمثل أيضا اغتصابا للمشاعر وأن العقلية الجماعية يمكن أن يقضي على روح المبادرة وأن يولد مشاعر الضعف والنقص التي يصعب التخلص منها .

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، أعلنت الجمعية العامـــة ، بمقتضى القرار ٤٧/٤٣ عقد التسعينات عقدا دوليا لاستئصال الاستعمار . وربما بـــدأ المجتمع الدولي مفرطا في التفاؤل بشأن وضع حد للاستعمار بما أن حوالي ١٩ إقليمـــا تابعا ، يبلغ اجمالي عدد سكانها ٣ ملايين نسمة ، لاتزال تحت الهيمنة الاستعماريـــة . ولكن التطورات الأخيرة في بعض أجزاء العالم مقترنة ببرنامج أنشطة الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعـــوب المستعمرة توفر زخما إضافيا لهدف الأمم المتحدة النهائي المتمثل في الانهاء الكامـــل للاستعمار .

وبابوا غينيا الجديدة على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تواصل الاضطـــلاع بدورها الحيوي في كل عمليات إنهاء الاستعمار في افريقيا ، ومنطقة البحـــر الكاريبي ، والمحيط الهادئ وفي أماكن أخرى . غير أن الأمم المتحدة لن تتمكن القيـام بذلك بفعالية ما لم تقدم لها الدول الأعضاء فيها تأييدها الكامل وتضامنها مـــع الشعوب التي تناضل من أجل تحرير نفسها من نير الاستعمار .

تعد نتائج الانتخابات الأخيرة في ناميبيا انتصارا ليس فقط بالنسبة للمنظمـــة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بل لمنطقة الجنوب الافريقي ككل والمجتمـع الدولي . فما حدث هناك قصة أخرى من قصص النجاح الذي أحرزته الأمم المتحدة في مجـــال إنهاء الاستعمار .

وفيما يتصل بالصحراء الغربية ، يسر بابوا غينيا الجديدة أن تلاحظ أن الجهـود المشتركة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحـــدة الافريقية وعاهل المغرب وجبهة البوليساريو قد أدت الى المصادقة على اقتراح للسلـــم يؤدي الى إجراء استفتاء بشأن تقرير المصير للشعب الصحراوي . وتشجع بابوا غينيـــا الجديدة جميع الأطراف على مواصلة الحوار المباشر والتمسك به .

إن العديد من الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والاقاليـــم التابعة والاقليـــم الوحيد المشمول بالوصاية من قبل الأمم المتحدة توجد في منطقـــة

المحيط الهادئ . وإن بابوا غينيا الجديدة ، بوصفها آخر اقليم أنهى مجلس الوصاية وصايته ، يراقب عن كثب التطورات في إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية والاقاليم التابعة الاخرى .

لقد أعرب وزير خارجيتي ، الرايت أونرابل مايكل سوماري ، في خطابه في الجمعية العامة في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر ، عن الموقف الاساسي لحكومة بابوا غينيا الجديدة إزاء التطورات الجارية في اقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية .

وفي ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ صوتت الجمعية العامة تاييدا لاعادة ادراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الامم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وينطبق بوضوح وصف الاستعمار برمته على الحالة الراهنة في كاليدونيا الجديدة . ولا تتوق فرنسا الى التخلص من امبراطوريتها في المحيط الهادئ ، ولا سيما الارخبيلات الخمسة في تاهيتي ، وجزر واليس وفوتونا ، وكاليدونيا الجديدة . وتتسم كاليدونيا الجديدة من بين جميع هذه الجزر بأهمية قصوى ، بسبب ثروتها المعدنية الاستراتيجية التي تشمل على النيكل والكروم والحديد والمنغنيز والكوبلت . كما أن المياه في كاليدونيا الجديدة في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تمت مسافة ٢٠٠ ميل لم تمس أبدا .

وكاليدونيا الجديدة من الناحية الاستراتيجية تنطوي عى امكانية أن تصبح سوراً واقياً لمركز اجراء التجارب في المحيط الهادئ في موروروا أتول في تاهيتي . وباستقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ، أرغمت فرنسا على نقل برنامج التجارب النووية التابع لها من الصحراء الكبرى الى المحيط الهادئ .

إن الاحداث الاخيرة في كاليدونيا الجديدة دللت بوضوح على تعنت فرنسا وعدم تعاطفها على الاطلاق مع تطلعات الكاناك الميلانيزيين الى تقرير مصيرهم . ولئن كانت بابوا غينيا الجديدة تعترف بالميثاق السياسي الذي تفاوض بشأنه رئيس الوزراء العاشر للجمهورية الخامسة السيد ميشيل روكار عن كاليدونيا الجديدة مما أسفر عن منح الحكم الذاتي للكاناك فإن بلادي لا تزال تراودها الشكوك حول اخلاص الحكومة الفرنسية وحسن نيتها والتزامها بالوفاء باتفاق ماتنيون والاتفاقات الاخرى .

وكما قال وزير خارجية بلدي في بيانه أمام الجمعية العامة ، فلئن كنا نلاحظ التقدم الذي يحرز في كاليدونيا الجديدة :

"... ينبغي لحكومة فرنسا أن تبذل المزيد من الجهد لتحقيق تغييرات تنسجم وتطلعات شعب كاليدونيا الجديدة ، وخاصة تطلعات السكان الاصليين الكاناك."

(A/44/PV.30 ، ص ٤٨ - ٥٠) .

إن بابوا غينيا الجديدة تؤمن ايمانا راسخا بأن الاشتراك الفعال من جانب الامم المتحدة في كاليدونيا الجديدة سيبدد أية شكوك لدى الكاناك بشأن حسن نوايا الحكومة الفرنسية . وقد شهدت بابوا غينيا الجديدة أهمية بعثات الامم المتحدة الزائرة أثناء مسيرتها الى الاستقلال .

ولهذا فاننا نناشد السلطة القائمة بالادارة أن تقتنع بدعوة اللجنة الخاصة المعنية بتصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة الى إيفاد بعثة زائرة الى كاليدونيا الجديدة لمراقبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كاليدونيا الجديدة . وإذا اتخذت فرنسا هذا الموقف الايجابي فستضع حدا لتكرار الاحداث المفجعة التي شاهدناها في كاليدونيا الجديدة .

لقد كانت بابوا غينيا الجديدة وستظل ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاعلان ١٩٦٠ التاريخي ، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، أينما توجد مخلفات للاستعمار في أي مكان بالعالم . ونحن على اهبة الاستعداد لتقديم الدعم للكاناك الميلانيزيين في كاليدونيا الجديدة ، والكامورو في غوام ، والفلسطينيين ، والسود في جنوب افريقيا ، والشعب الصحراوي ، والخمير في نضالهم من أجل الحرية والاستقلال .

تقترح بعض الدول الاعضاء في هذه الهيئة الانهاء التدريجي لانشطة اللجنة الرابعة للجمعية العامة عملا على ترشيد استخدام موارد الامم المتحدة . ولئن كانت هذه الخطوة تبدو هامة فإن بابوا غينيا الجديدة تؤمن ايمانا راسخا بأن عمل اللجنة الرابعة يتسم ببالغ الاهمية بالنسبة للشعوب التي لاتزال ترزح تحت نير الاستعمار في بعض أجزاء العالم .

وأخيرا فاننا ممتنون للمجتمع الدولي لدعمه وتضامنه . ولكننا نرجوه أيضا أن يتحلى باليقظة في الوقت الذي نواصل فيه كفاحنا في سبيل الحرية والاستقلال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اثيوبيا الذي سيتكلم بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وسيعرض أيضا مشروعي القرارين A/44/L.55 و A/44/L.56 .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعت الجمعية العامة منذ قليل الى وصف بليغ لعمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة خلال عام ١٩٨٩ قدمه مقرر اللجنة زميلنا السيد محمد نجدة شهيد ممثل الجمهورية العربية السورية . وبالتالي سأقتصر في ملاحظاتي على التطورات الرئيسية والمهام المتبقية أمامنا في مجال تصفية الاستعمار .

شهدت الأشهر الاثنا عشر الأخيرة تطورات هامة في مجال تصفية الاستعمار وستتذكر الأجيال القادمة عام ١٩٨٩ باعتباره عام بداية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في ناميبيا ، وعاما نجح فيه أخيرا شعب ناميبيا ، بعد ما يزيد على قرن من الاستعمار وعقود ثلاثة من النضال المرير من أجل الحرية ، في انتخاب ممثليه بحرية . واللجنة الخاصة ، التي تتابع التطورات في ذلك الاقليم عن كثب من انشائها وفي اطار ولايتها ، لا يمكنها إلا أن تعرب عن ارتياحها العميق لهذه النتيجة الايجابية التي تؤدي الى الاسراع بصفية الاستعمار .

إن البعثة الزائرة التي أرسلتها الى ناميبيا لمراقبة الانتخابات استطاعت خلال اسبوعين من اقامتها هناك أن تقيّم الاحساس العميق بالنضج السياسي الذي أثبته شعب ناميبيا وأن تقدره . ومن واقع مناقشات البعثة مع ممثلي الشعب وزياراتها الكثيرة لأماكن الاقتراع في جميع أنحاء الاقليم استطاعت أن تلاحظ أن الأحوال السائدة خلال فترة الانتخاب أتاحت الفرصة لاجراء انتخابات حرة وأن التصويت تم على نحو سلس ومنظم .

إن الرأي السائد الآن أن الانتخابات في ناميبيا تمت بشكل سليم نتيجة للتعاون النموذجي بين جميع الأطراف المعنية ، وأولها شعب ناميبيا ، ونتيجة لتصميم أميننا العام والجهود المستمرة لمجلس الأمن والتأييد المطلق للمجتمع الدولي بأجمعه . وبالرغم من أننا نحن أعضاء المنظمة يمكننا أن نفخر بأننا كنا جزءا من هذا النجاح ، فلابد أن نأخذ في اعتبارنا أن مسؤولية الأمم المتحدة في عملية استقلال ناميبيا لا تتوقف عند هذا الحد .

يجب على المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان الاتمام الناجح لفترة الانتقال التي تتبع الانتخابات مباشرة وتشكل المرحلة الأخيرة والحاسمة في عملية تصفية الاستعمار .

وفيما يتعلق بالقضايا السياسية ، يسعد البعثة أن تلاحظ أن كل الأطراف المعنية قد قبلت نتائج الانتخابات ، وهذا يعد فألا طيبا بالنسبة لمستقبل ناميبيا .

وكما ورد في تقرير البعثة فانها تأمل أن تسود الحكمة التي أبداها شعب ناميبيا أثناء عملية الانتخاب وروح التعاون التي تحلت بها الاطراف في الجمعية التأسيسية بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية خلال فترة الانتقال وأن تحتل ناميبيا قريبا مكانها المشروع بين أسرة الامم المستقلة .

وتحقيقا لهذه الغاية فإن عملية اندمال جراح الخلافات الاجتماعية المريرة الناتجة عن عقود من استعمار الفصل العنصري وتنسيق الاتجاهات السياسية المشروعة التي بدأت بفضل الجمعية التأسيسية يجب تعزيزهما بغية تحقيق المساواة العرقية الكاملة والمصالحة الوطنية .

وفيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية فإن عمليات إعادة توطين العائدين وتأهيلهم المستمرة وتحدي البطالة المتزايدة وتخفيض الميزانية والاحوال السيئة في الاسكان والصحة والتعليم والتغذية ما هي إلا بعض المشاكل الملحة التي تحتاج الى علاج عاجل .

وترى البعثة أنه يجب أن يكون للامم المتحدة دور قيادي في المهمة الصعبة لإعادة البناء الوطني والتنمية بتقديم الموارد الكافية التي توجه الى تلبية المتطلبات العاجلة لفترة الانتقال بالاضافة الى أهداف التنمية طويلة المدى . وترحب البعثة في هذا الصدد بالنداء الذي وجهه مجلس الامن الى الدول الاعضاء ووكالات الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتقديم دعم مالي ومادي وتقني سخي لشعب ناميبيا خلال فترة الانتقال وبعد الاستقلال .

ولا تقل أهمية عن ذلك الحاجة الى وضع ما يلزم من ترتيبات أمنية لضمان السلم والاستقرار في البلاد . فالسلطات الناميبية بحاجة الى المساعدة في جهودها لوضع ترتيبات أمن وطنية قابلة للاستمرار تحل محل الجهاز الاستعماري ، واقامة هيكل يكفل اكتمال عملية الاستقلال دون عائق ويضمن الا تتعرض دولتهم الوليدة لتأثيرات أعمال التخويف أو زعزعة الاستقرار أيا كان مصدرها .

وينبغي أن يشعر الشعب الناميبي ، ولا سيما المقاتلون البواسل الذين ناضلوا تحت راية حركة تحريرهم ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والقوى الوطنية المختلفة التي ناضلت لعقود من أجل التخلص من الاحتلال الاستعماري ، بالفخر بانجازهم . وينبغي للمجتمع الدولي بالمثل ان يشعر بارتياح له ما يبرره لاسهامه القيم في وصول عملية انهاء الاستعمار الى هذه المرحلة في ظل ظروف بالغة الصعوبة .

ومع ذلك ، يتحتم مواصلة الجهود الحثيثة لضمان وصول هذه العملية ، التي استثمر فيها الكثير ، الى نهاية ناجحة بنيل ناميبيا استقلالها الحقيقي بأن تستعيد الوحدة الوطنية لشعبها والسلامة الاقليمية للبلاد استعادة تامة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٢ (١٩٧٨) .

واذ نزداد قربا من رؤية استقلال ناميبيا وننتظر التسوية المبكرة والسلمية لمسألة الصحراء الغربية ، يبدو من الواضح انه ينبغي لنا ان نعتمد استراتيجية ترمي الى التعجيل بعملية تصفية الاستعمار في بقية الاقاليم . ومن الصحيح ان معظم هذه الاقاليم اقاليم صغيرة ، وبعضها يقع في مناطق نائية ومنها قليل السكان . ولكن مهما كانت متناثرة في موقعها الجغرافي فانها جميعا تشترك في نفس الطموح الحقيقي الى حياة أفضل والى الحرية والكرامة وتقرير المصير .

وربما تكون خطورة الحالة في بعض الاقاليم المستعمرة الاكبر حجما قد صرفت انتباه المجتمع الدولي خلال السنوات العشرين الماضية عن المشاكل المحددة للاقاليم الصغيرة . لقد آن الاوان لكي نركز جهودنا على حالة تلك الاقاليم الصغيرة . ولئن كان معظمها اقاليم جزرية صغيرة ذات معالم متشابهة من ناحية البعد والحجم ، فان المشاكل التي تواجهها في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مختلفة في اغلب الاحيان وتتطلب بالتالي حلولا خاصة .

وتتمتع بعض هذه الاقاليم ، على الرغم من صغر حجمها من ناحية الارض وقلة سكانها ، بدرجة من الازدهار الاقتصادي قائم على الخدمات ، ولا سيما خدمات السياحة وانشطة التمويل والتأمين الدولية . ولكن الكثير منها يميل ، بسبب بعدها وندرة مواردها ، الى ان تكون لها اقتصادات هشة تعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدة من الدول المعنية القائمة بالادارة ومن المصادر الاجنبية الاخرى .

وفضلا عن ذلك ، فان العديد من هذه الاقاليم معرض ، بسبب موقعه الجغرافي ، للكوارث الطبيعية ، التي تكون عادة ذات ابعاد خطيرة تؤدي الى خسائر في الارواح وخراب ودمار على نطاق واسع ، مما يزيد من العبء على اقتصاداتها وبيئتها الهشة . ومن الامثلة المحزنة على وجود هذا الخطر الدمار الاخير الذي سببه اعصار "هوغو" لبعض اقاليم البحر الكاريبي . وفي هذا الصدد ، من دواعي الارتياح ان نلاحظ ان الدول المعنية القائمة بالادارة قد اتخذت تدابير لتقديم مساعدة طارئة للسكان المعنيين . وبالاضافة الى ذلك ، استجابت الامم المتحدة ، من خلال وكالاتها المختصة ، علاوة على بعض الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية ، لطلبات المساعدة .

ولا يسع اللجنة الخاصة الا ان تؤكد من جديد رأيها بأن الدول المعنية القائمة بالادارة تتحمل المسؤولية الاساسية عن النهوض بتنمية اقتصادات الاقاليم الواقعة تحت ادارتها . ومن واجب هذه الدول أن تضع برامج انمائية خاصة تراعي حساسية المنطقة وأحوالها الخاصة وترمي الى تحسين الوضع في تلك الاقاليم على نحو سريع .

بيد أنه يتعين على المجتمع الدولي ، الى جانب تشجيعه لنقل الموارد المطلوبة لتحسين اقتصادات الاقاليم الصغيرة وتنميتها ، ان يحرص على الا تصبح ضحايا لمصالح اقتصادية اجنبية لا تعرف الرأفة او لرجال أعمال مشكوك فيهم يقومون بأنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات او غسيل الاموال .

واقتناعا منا بأن استغلال الموارد الطبيعية لتلك الاقاليم لا ينبغي القيام به الا اذا كان لمصلحة سكانها ويتفق مع رغباتهم المعلن عنها بحرية ، فاننا سنواصل شجب تلك المصالح الاقتصادية الاجنبية التي لا تهتم كثيرا بمصير السكان المعنيين

وتجنح الى اعاقة ممارسة حقهم في تقرير المصير . وسنواصل المطالبة بازالة جميع القواعد والمنشآت العسكرية الاخرى التي تمثل عقبة في إعمال حق شعوب تلك الاقاليم في اختيار مصيرها بحرية . وسنواصل معارضة نهب مواردها البحرية . وسنستمر في التنديد بالذين يضرون ببيئتهم باستخدام تلك الجزر ومياهها الاقليمية لالقاء نفاياتهم السامة وغيرها من النفايات .

وفي الوقت ذاته ، وبمساعدة الدول المعنية القائمة بالادارة سنتيح المزيد من الفرص لهؤلاء السكان ليتكلموا بأنفسهم وليعربوا عن ارائهم حول المسائل المطروحة .

ولا يساورني شك في ان الذكرى الثلاثين القادمة للاعلان التاريخي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ستتيح مثل هذه الفرص . ويتعين علينا مواصلة نشر الوعي في صفوف الرأي العام في تلك الاقاليم وتوليد الاهتمام المتجدد بحقوق الانسان الاساسية ، بما في ذلك حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة الباقية . واذا وافقت الجمعية العامة على توصيات اللجنة الخاصة فيما يتعلق بأنشطة الاحتفال في سنة ١٩٩٠ بالذكرى الثلاثين للاعلان ، فان اللجنة الخاصة تنوى دعوة عدد من زعماء الاقاليم الصغيرة للاشتراك في الحلقات الدراسية التي ستعقد احتفالا بهذه المناسبة . وآمل ان تتعاون الدول القائمة بالادارة المعنية تعاونا كاملا في هذا الشأن .

وفضلا عن ذلك ، سيبقى لتعاونها الكامل أهمية أساسية بالنسبة لعمل اللجنة عموما . واود ان انتهز هذه الفرصة لأناشد مرة اخرى الذين اوقفوا مشاركتهم في عمل اللجنة ان يعيدوا النظر في مواقفهم .

وبما أن ارسال المعلومات عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بصورة منتظمة الى الامين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ ) من الميثاق أمر بالغ الاهمية لعمل اللجنة ، فاننا نطلب مرة اخرى الى الدول القائمة بالادارة الوفاء بمسؤوليتها في الوقت المحدد .

وأخيرا وليس بآخر ، يبقى ارسال البعثات الزائرة بصورة دورية الى تلك الاقاليم أنسب الوسائل لحصول اللجنة على معلومات مباشرة وشاملة عن الاقاليم المعنية . ونأمل أن تبدي الدول القائمة بالادارة اهتماما متجددا بهذه الزيارات .

ان الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين اعلنت بصورة رسمية بموجب قرارها ٤٧/٤٣ الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، وطلبت الى الامين العام ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا يتيح للجمعية ان تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع إطلالة القرن الحادي والعشرين وان تعتمد هذه الخطة .

وانني لعلى ثقة من أن برنامج العمل الذي سيقترحه الامين العام سيتيح لنا الفرصة لنفكر في قضية الاقاليم الصغيرة . وانني اؤكد للجمعية العامة ، دون محاولة التنبؤ بالبرنامج الذي سيقترحه ، ان اللجنة الخاصة ستتعاون تعاونا كاملا وستبذل قصارى جهدها لتعزيز عملية تقرير المصير والاستقلال حتى لا تبقى أية مستعمرة على الارض عندما تقرع أجراس التاريخ إيذانا بنهاية القرن .

يشرفني الآن أن أعرض مشروعي القرارين المطروحين بموجب البند ١٨ ، باسم مقدميهما . وهما يردان في الوثيقتين A/44/L.55 و A/44/L.56 .

يتناول مشروع القرار A/44/L.55 عملية إنهاء الاستعمار من جوانبها العامة ، وتجدد الجمعية العامة فيه ، ضمن جملة أمور ، ولاية اللجنة الخاصة وتقر برنامج عملها لعام ١٩٩٠ .

ويتعلق مشروع القرار A/44/L.56 بنشر المعلومات عن عملية إنهاء الاستعمار ، وتشدد الجمعية ، مرة أخرى ، فيه على أهمية الدعاية كوسيلة لتعزيز أهداف ومقاصد الميثاق والإعلان .

وإذ أتكلم باسم مقدمي مشروعي القرارين هذين ، أود أن أوصي أعضاء الجمعية العامة بالنظر فيهما ، آملا أن يحظيا بموافقتهم الإجماعية .

السيد كوتشان (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مثل السنوات السابقة ، يتعين على الجمعية العامة أن تتصدى ، مرة أخرى ، لمفارقة تاريخية . فعلى الرغم من أن الامبراطوريات الاستعمارية انهارت منذ زمن طويل وأن أجراس الحرية أوشكت على أن تقرع في ناميبيا ، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله كي يصبح اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المعتمد بوصفه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ نافذا نصا وروحا على الوجه الأكمل .

ولا تزال آثار الاستغلال والقهر الاستعماريين قائمة وما زالت هناك شعوب محرومة من الحق في الاستقلال وتقرير المصير . ولا تتسق هذه الحالة مع دروس التاريخ التي تثبت أن تنفيذ مبدأي تقرير المصير وتساوي جميع الشعوب في الحقوق باعتبارهما من قواعد القانون الدولي الملزمة ، هو السبيل الوحيد صوب بناء سلم دائم وكفالة التنمية الحرة لأمم عالمنا .

ولذا ، كان من المنطقي أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بإعلان العقد الأخير من القرن العشرين العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، وذلك في إطار جهد شامل يرمي

إلى كفالة دخول البشرية القرن المقبل وقد تحررت من أي أثر للاستعمار . بيد أننا نتعشم ألا يستغرق المجتمع الدولي السنوات العشر كاملة ليقضي نهائيا على ما زال متبقيا من ممارسات استعمارية في عالمنا المعاصر .

ومع عملية الاستقلال التي بلغت الآن في ناميبيا مرحلة حاسمة ، يتجلى بوضوح ، حسبما ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، من التقدم المضموني المحرز في حل تلك المسألة أن الامم المتحدة بات لديها ، بالفعل ، امكانات وقدرات أكبر وذلك من حيث ما تقدمه من اسهام في التوصل إلى تسويات تفاوضية سياسية للصراعات ، بما في ذلك القضايا المعقدة المتعلقة بالاستعمار . ويتبين ، أيضا ، أن تلك الحلول لن تستعصي علينا متى توافر التصميم السياسي اللازم ، والاستعداد للتوفيق والاحترام الواجب للمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية ، واستنادا إلى الخبرة الإيجابية المكتسبة في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ينبغي للأمم المتحدة ، الآن ، أن تمارس نفوذها الدولي للقضاء على ما تبقى من الهياكل الاستعمارية ولكفالة تمتع الشعوب التي لا تزال واقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، بحقوقها في الاستقلال وتقرير المصير . ففي نهاية المطاف ، لا بد أن تتاح لتلك الشعوب الفرصة كي تقرر بحرية الطريق الذي تريد أن تسلكه تحقيقا للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وأي محاولة ترمي إلى فصل الحق في الاستقلال عن الحق في تقرير المصير ، وإلى إقامة علاقات من التبعية الاقتصادية وفرض غير ذلك من الشروط المجحفة بمصالح الشعوب المعنية هي أمر يتناقض تناقضا صارخا مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، نصا وروحا .

إن تعزيز السلم والأمن الدوليين غدا ، اليوم ، بحق الشاغل المشترك لجميع الدول والشعوب على اختلاف حجمها وموقعها الجغرافي . فهي جميعا ، لها حقوق وعليها واجبات وهي مطالبة بأن تقدم اسهامها المتميز في الجهود المبذولة في هذا الصدد . ولا يجب أن تمنعها هياكل القوة وتوابعها التي عفا عليها الزمان عن عمل ذلك .

وتقع على الدول القائمة بالإدارة في الاقاليم المستعمرة مسؤوليات محددة . إذ

يجب عليها أن تبذل قصارى جهدها لكفالة إعداد سكان تلك الاقاليم إعدادا سليما كي تصبح لها دولة وينالوا الاستقلال دون تدخل .

وفي رأي الجمهورية الديمقراطية الالمانية أن هذا يتطلب ، ضمن جملة أمور ، إزالة القواعد وغيرها من المنشآت العسكرية الموجودة في تلك الاقاليم دون إبطاء . هذه هي الحتمية الرئيسية ، بالنظر إلى أن تلك المنشآت والمرافق تستخدم في إدامة الكيانات التابعة على النسق الاستعماري ولواد التطورات التقدمية . وهي في الغالب والاعم تشكل مصدرا محتملا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، الامر الذي يبرر ما اعتمدته الجمعية العامة من قرارات ومقررات كثيرة تدعو إلى الإزالة الفورية لتلك المنشآت والمرافق . إن تحقيق هذا الهدف من شأنه أن يُسهم في تحسين الحالة الدولية وتيسير التقدم التماسا للسلم ونزع السلاح .

وسوف تظل الجمهورية الديمقراطية الالمانية تشارك في كل الجهود الرامية إلى المضي قدما على ذلك الطريق . فالتضامن مع جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والقهر العنصري ، والدعم النشط لتنفيذ مبادئ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ما برحا يشكلان الدعائم الاساسية لسياسة بلدي الخارجية في مجال السعي إلى اقرار السلم والتفاهم والتعاون المنصف بين الامم في عالمنا .

السيدة فلوريس بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يعد واحدا من أهم الموضوعات التي ينبغي أن تنال أقصى قدر من اهتمام المجتمع الدولي في هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة الامر الذي يرجع في المقام الاول إلى الحقيقة المخزية التي مؤداها أننا نقترب من نهاية القرن الحالي ولا يزال ما يربو على عشرين إقليما من كوكبنا يرزح تحت نير الاستعمار ويعيش في حالة اليأس التي من المحتم أن يسببها ذلك لملايين البشر .

ومنذ إنشائها ، آلت الأمم المتحدة على نفسها ، ليس فقط أن تحفظ العالم من ويلات الحرب وتصون السلم والأمن الدوليين ، وتنهض بالتعاون في عدد من الميادين الهامة ، وإنما أن تكفل للشعوب أيضا تقرير المصير وتعزز كرامة بني البشر . أما السبيل الوحيد للاستجابة الكاملة لتراث أولئك الذين مهدوا السبيل لمولد منظمتنا وزيادة تطورها ، فهو في الاستئصال التام لمحاربة الاستعمار المشينة .

لا تزال هناك أقاليم مستعمرة في كل أرجاء المعمورة تمر جميعها ، بلا استثناء ، بنفس الممارسات التي ساعدت على أن تجعل من الاستعمار شيئا بغيضا في عصر استكشاف الفضاء والثورة العلمية والتكنولوجية . والحقيقة أن الاجراءات التي تتخذها مختلف الدول الكبرى تؤدي إلى محو حضارة الأقاليم المستعمرة ، وتحوّلها على نحو متزايد عن تقاليدها ، وعن طابعها الوطني ، بل عن لغتها الأصلية - وتقترن باستغلال هذه الأقاليم كمصادر للمواد الخام والعمالة الرخيصة ، مما يضر باقتصاداتها ويجعلها تعتمد على غيرها بصورة متزايدة ، وباستخدام كل هذه الأقاليم تقريبا بلا استثناء كقواعد عسكرية - وأحيانا قواعد نووية - وميادين تجارب لأسلحة جديدة ، مما يُعرض في كثير من الأحيان أرواح السكان الأصليين وصحتهم للخطر . وقد اعتمدت اللجنة الخاصة في دورتها هذا العام ، مشاريع قرارات تتصل بهذه الظواهر وأدانتها بشكل قاطع .

وكان لأمريكا اللاتينية نصيب أيضا من الاستعمار ، وقد لاقت حالة بورتوريكو الاستعمارية صدى واسع النطاق ، ينعكس بشكل دائم ، ليس فقط في مداولات اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، بل أيضا في وثائق هيئات ومجموعات دولية هامة من بينها حركة بلدان عدم الانحياز . وقد أكد رؤساء دول أو حكومات هذه الحركة من جديد ، في مؤتمر قمتها التاسع المنعقد في بلغراد من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، أن :

"بورتوريكو جزء لا يتجزأ من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرا لروابطها التاريخية والثقافية والجغرافية معها . وأعادوا تأكيد

تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)" . (A/44/551 ، الفقرة ١٣ ، ص ٣٦)

وشددوا على أنه :

"لا بد ، قبل إجراء أية مشاورات بشأن مركز بورتوريكو السياسي ، من تهيئة الظروف اللازمة لضمان ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير والاستقلال دون أي قسر أو ضغط" . (المرجع نفسه ، ص ٣٧)

ونظرا للأهمية التي توليها بلدان كثيرة ، بما فيها بلدي ، لحالة بورتوريكو الاستعمارية ، اعتمدت اللجنة الخاصة مرة أخرى هذا العام مشروع قرار لم تكتف بالتأكيد فيه مرة أخرى على حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فحسب ، بل أعربت أيضا عن أملها وأمل المجتمع الدولي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة للتكلم في نقطة نظامية .

السيد ماكدوجال (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أزال قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨) بورتوريكو من قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد أن اختار شعب بورتوريكو مركزه في استفتاء دستوري ، وهو مركز الكومنولث . وقد حُذفت مسألة بورتوريكو من جدول الأعمال بناء على تصويت أجرته الجمعية العامة ، وبالتالي سلمت بأن الموضوع لا ينبغي أن ينظر في الأمم المتحدة .

وهناك بضعة بلدان ترفض دائما أن تقبل ممارسة الشعب البورتوريكي لتقرير المصير . ومن قبيل المفارقة أن تلك البلدان نفسها هي التي تنكر على شعوبها الحريات التي ما فتئ البورتوريكيون ينعمون بها منذ أمد طويل . وفي عصر التغيير السياسي التاريخي هذا بصفة خاصة - يرى وفدي أن من الأفضل للمتكلم أن يحتفي في بلاده

بالامثلة الديمقراطية المطبقة في بورتوريكو بدلا من محاولة السعي وراء مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار لا وجود لها هنا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان ينبغي أن يُدلي ممثل الولايات المتحدة بيانه في ممارسة لحق الرد ، وليس في نقطة نظامية .

أطلب من ممثلة كوبا أن تواصل بيانها .

السيدة فلوريس بريدا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أولا ، سيدي الرئيس ، أود أن أطلب منكم أن توضحوا لممثل الولايات المتحدة أن الفقرات من ٤٠ إلى ٤٩ من تقرير اللجنة الخاصة ((A/44/23 (Part I) تتضمن معلومات عن حالة بورتوريكو الاستعمارية . ومن ثم يحق لي أن أشير إلى تلك الحالة ، حيث أن اللجنة الخاصة قد ناقشتها .

وكما كنت أقول ، فإنه نظرا للأهمية التي توليها بلدان كثيرة ، بما فيها بلدي ، لحالة بورتوريكو الاستعمارية ، اعتمدت اللجنة الخاصة مرة أخرى هذا العام قرارا لم تكتف فيه بالتأكيد مرة أخرى على حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فحسب ، بل أعربت أيضا عن أملها وعن أمل المجتمع الدولي في أن يتمكن شعب بورتوريكو ، في أي مشاورات ، من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال دون عوائق ، مع الاعتراف الصريح بسيادته وتمتعه بالمساواة السياسية الكاملة تماشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، نرى أن اعتماد اللجنة الرابعة لمشروع القرار المتعلق بذلك البند بتوافق الآراء ، يمثل بادرة إيجابية .

إن انتهاء الانتخابات التي أجريت مؤخرا في ناميبيا لتشكيل الجمعية التأسيسية ، يؤدي إلى اقتراب ذلك الإقليم من نيل الاستقلال . ومع ذلك ، لا تخلو الفترة الانتقالية التي تبدأ الآن من المخاطر ، فهي ليست منيعة بالضرورة على الحالات التي قد تعرقل نجاح هذه العملية . ومن ثم ، تقتضي الضرورة منا جميعا أن نظل على

حذر بغية استئصال جميع مخلفات الاستعمار من أراضي ناميبيا ، ولكي نضمن لشعبها الممارسة الكاملة دون عوائق لتقرير المصير ونيل الاستقلال . ومازالت الامم المتحدة تتحمل المسؤولية كاملة عن تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) باكمله ، وعليه ؛ فما زال يتعين على مجلس الامن أن يضمن التنفيذ الكامل والنهائي لذلك القرار بصيغته الاصلية المحددة ، باتخاذ التدابير اللازمة .

يبدأ في العام المقبل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي يرمي إلى ضمان استئصال ممارسة الاستعمار تماما من على وجه المعمورة قبل نهاية الالف سنة الحالية . غير أنه ليتسنى ذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي - استمرار لسياسة إنهاء الاستعمار التي انتهجتها الامم المتحدة من الخمسينيات إلى الستينيات والتي أسهمت على نحو حاسم في زيادة عدد أعضاء منظمتنا إلى أكثر من الضعف - أن يأخذ في الاعتبار تماما أن جميع الدول ، بغض النظر عن حجمها ، وعدد سكانها ، وموقعها الجغرافي ، وخصائصها الاقتصادية ، أو بُعدها عن الاسواق الرئيسية ، لها كامل الحق في ممارسة تقرير المصير والتمتع بالاستقلال التام . ولا يسعنا أن نتجاهل ولو للحظة أنه طالما ظل إقليم واحد تحت السيطرة الاستعمارية ، لن تكون مهمة الامم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار قد اكتملت . ونكون قد قصرنا عن تأدية واجبنا تجاه شعوب العالم المقهورة .

السيد جيجكا (تشيكوسلوفاكيا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الآونة الاخيرة ، طرأ تحسن على الحالة في العلاقات الدولية . وما برحت عملية بناء الامن العام وإنشاء عالم خال من العنف والاسلحة النووية تزداد قوة . ويحتل مفهوم الاختيار الحر للتنمية لكل دولة من الدول ، مكانا رئيسيا في تلك العملية . ونحن مقتنعون بالانطباق العالمي لذلك المبدأ على العلاقات الدولية ، وخاصة في الآونة الراهنة حيث أصبح بقاء الجنس البشري ذاته مسألة حيوية* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تيلمان (النرويج) .

ان ضمان حرية الاختيار وممارسة حق تقرير المصير هما الاساس الذي قامت عليه وثيقة ذات أهمية تاريخية ، هي إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعندما نحتفل في العام القادم بالذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد تلك الوثيقة سنلاحظ بلاشك أن الممارسة العملية أكدت أهميتها وحيويتها . فقد كان للإعلان ، وسيظل له ، دور غير عادي في مساندة الكفاح العادل للشعوب المستعمرة في سبيل الحصول على حريتها واستقلالها وفي تعبئة الرأي العام العالمي لمساندتها .

ويعد النجاح الذي أحرزه المجتمع الدولي في القضاء على الاستعمار من الإنجازات البارزة في التاريخ الحديث . وكان لمنظمتنا أيضا دورها الهام في هذا الصدد عن طريق أنشطتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار . ومما يدعو الى التشجيع أنه لم يبق على خريطة العالم من العدد الكبير من الاقاليم المستعمرة التي كانت موجودة أصلا سوى أقاليم معدودة . ولكن علينا مع ذلك أن نأخذ في اعتبارنا دائما أن عملية إنهاء الاستعمار لم تستكمل بعد كما ذكر الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار في بيانه أمام الجلسة الافتتاحية للدورة الصيفية للجنة الـ ٣٤ .

وبالرغم من التغيرات الهامة التي حدثت في العالم على مدى العقود القليلة الماضية ، لم يتغير جوهر العلاقات بين الدول القائمة بالادارة والاقاليم التابعة . وقد أكدت قرارات الامم المتحدة مرارا وتكرارا أن بقاء الاستعمار بأي شكل من أشكاله أو مظاهره يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة ومع الإعلان . وبالمثل لا يتفق مع هاتين الوثيقتين أي انتهاك لحق تقرير المصير وسائر حقوق السكان في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . كما أن الإبقاء على الاستعمار يتعارض أيضا مع القيم الايديولوجية والفلسفية والاخلاقية لكل الجنس البشري اليوم . ولهذا ، لا يمكن قبول المحاولة الرامية الى خلق انطباع بأن عملية إنهاء الاستعمار قد استكملت من الناحية العملية ، أو محاولة التقليل من شأن المظاهر الاستعمارية المتبقية .

ولقد ظلت هيئات الامم المتحدة المعنية بإنهاء الاستعمار لسنين عديدة تعالج الحالة في ناميبيا ، آخر المستعمرات الكبيرة في القارة الافريقية . وقد انعكست جهودنا ، الى جانب الكفاح الدائب من جانب الشعب الناميبي وتأييد المجتمع الدولي

الواسع النطاق ، وأخيرا وليس آخرا أثر التغييرات الإيجابية في المناخ الدولي على نهج الأطراف المعنية ، فكان لها كلها أثرها في إيجاد الحالة الراهنة التي تبعث على الأمل بغير شك . ولقد فتحت اتفاقات نيويورك في العام الماضي الطريق أمام البدء في عملية إنهاء استعمار ناميبيا على أساس خطة الأمم المتحدة ، وأصبحت دليلا على الفرص الحقيقية الكامنة في أساليب التسوية السلمية للمنازعات . وكان لإجراء الانتخابات العامة في ناميبيا أهمية أساسية في هذا الجهد . ولكن ذلك لا يعني أن العملية برمتها قد استكملت . فمازال على الجمعية التأسيسية أن تضع دستورا يعبر عن ارادة الشعب الناميبي ويؤدي الى إعلان دولة جديدة .

ان قضية ناميبيا جزء من مجموعة المشكلات القائمة في الجنوب الافريقي . واستئصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وهو مصدر التوتر في ذلك البلد وفي المنطقة دون الاقليمية بأسرها ، كان ومازال هو مفتاح حل تلك المشكلات . وثمة علاقة واضحة بين نظام الفصل العنصري ومشكلة ناميبيا . فمستقبل دولة ناميبيا الجديدة وأمنها واستقرارها ، تتوقف كلها على المسلك الذي ستسلكه جنوب افريقيا أيضا ازاء مسألة الفصل العنصري . وسيُحكم على الارادة السياسية الحقيقية لنظام جنوب افريقيا على أساس أفعاله وحدها . ونحن مقتنعون بضرورة الإبقاء على الضغط الدولي مستمرا على جنوب افريقيا . ولا بديل عما لهذا الضغط من دور فعال وسلمي في إسهام المجتمع الدولي في القضاء على نظام الفصل العنصري .

وهناك عنصر أساسي في الجهود التي تستهدف إنهاء الاستعمار وهو النضال من أجل تنفيذ حق تقرير المصير لسكان ما يسمى بالأقاليم التابعة الصغيرة . فهذه الأقاليم أيضا لابد من تمكينها من اختيار طريق تنميتها في المستقبل برغم ظروفها الخاصة . وهذه الأقاليم تشملها تماما أحكام الإعلان ، وبالتالي لابد من تميكنها من أن تمارس حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال . وليس لأحد أن يقبل المزاعم القائلة بأن عدد تلك الأقاليم وحجمها من الصغر بحيث لا يثيران الاهتمام ، وأن ما لدى سكانها من استعداد لممارسة حقهم في تقرير المصير ليس كافيا . والواقع أن كل تلك

الأقاليم مدرجة في قائمة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، ومنها إقليم مستعمر نوقشت مسألته في الفصل الأول ، في الفقرات من ٤٠ الى ٤٩ من تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/44/23) واتخذت اللجنة قرارا بشأنه .

ولابد أن يكون النجاح في إكمال إنهاء الاستعمار في العقد المقبل محكا لفعالية المنظمة . ففي نهاية القرن العشرين ، عندما أصبح إضفاء الديمقراطية والصبغة الانسانية على العلاقات الدولية شرطا للتطور الاساسي للحضارة الانسانية ، لابد من إنهاء الاستعمار إنهاء شاملا . وبلا توان على نحو عاجل وقوي وعلى الامم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الدولية التابعة للمنظومة أن تحترم تماما الدور الذي التزم به المجتمع الدولي منذ ما يقرب من ثلاثين عاما وهو - منح الحرية والاستقلال لجميع الامم بغير استثناء .

السيد بوتسكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد بلغت منظمتنا الآن فترة خاصة في تاريخها . فقد أصبح باستطاعتنا للمرة الأولى أن نعدد بثقة منجزات لها أهمية قصوى بالنسبة لاطراد التقدم نحو عالم خال من العنف ومن القهر والضيم . وبدأ الانتقال من المجابهة الى التعاون في حسم المشكلات الصعبة يؤتي ثماره على نحو مرض تماما . ونحن جميعا مدركون لمدى الصعوبة التي اكتنفت اتخاذ كل خطوة جديدة ، ونعرف ان تلك العمليات لم تستكمل بعد ، ولكن الشعوب أصبحت أكثر يقينا وآمالها أكثر قوة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ننظر الى تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ففي العام القادم يحتفل المجتمع العالمي بالذكرى السنوية الثلاثين لصدور هذه الوثيقة التاريخية ، ولاشك في أن حجم تقديرها سيكون بقدر مآثرها . فقد حدد الإعلان ، الى جانب غيره من قرارات ومقررات الامم المتحدة التي اعتمدتها في أعقابه عملية القضاء على الاستعمار بوصفها إحدى المهام الرئيسية للسياسة العالمية ، وكان للإعلان دور هام في السقوط المحتوم للامبراطوريات الاستعمارية .

إن الحقيقة التي لا يمكن دحضها بأن عشرات من الدول الفتية شقت طريق الوجود المستقل خلال هذه الفترة شاهد على النجاح الذي حققته عملية إنهاء الاستعمار . وبتحولها الى دول كاملة العضوية في الامم المتحدة ، أصبح للمنظمة طابع عالمي يتمشى مع عالم اليوم المتنوع المتكامل . وقد شعرنا بالسرور بشكل خاص عندما علمنا بنتائج انتخابات الجمعية التأسيسية لناميبيا وفوز المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي ظلت لأكثر من ٣٠ عاما تقود الكفاح من أجل تحرير البلاد من محتليها غير الشرعيين . ونحن نهنئ الشعب الناميبي بمناسبة انتصاره الرائع ، ونتمنى له كل رفاه وسلم ووئام وطني . وهكذا ، تظهر للوجود دولة مستقلة أخرى تحت رعاية الامم المتحدة . ومن الإنصاف أن نحيي مجلس الامن للموقف الحازم الذي اتخذه ، والامين العام لجهوده الدؤوبة ودول المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية لدعمها الشجاع . وهناك جانب هام أيضا اضطلع به المشاركون في اتفاق نيويورك لعام ١٩٨٨ ، الذي مهد الطريق لإزالة العقبات الواقعة في طريق حل النزاع . لقد أثمر العمل الجماعي . وهذا دليل آخر على أنه حتى أصعب المشاكل يمكن حلها عن طريق الجهود المشتركة وبالوسائل السياسية . وترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن المهمة المقبلة للأمم المتحدة هي استكمال عملية التحرير الوطني لناميبيا وضمان التنفيذ النهائي الكامل والفعال لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن الاهمية بشكل خاص الآن أن تراعي جميع الأطراف المعنية الالتزامات المترتبة عن خطة التسوية وتمتثل لها تماما . وبوسعنا أن نفهم النداءات من أجل الحذر التي استمعنا اليها في هذه القاعة . فما دام نظام الفصل العنصري مستمرا ، وهو نظام يعد السبب الرئيسي في التوتر المزمن في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، سيظل السلم والامن في ذلك الجزء من العالم مزعزعين .

ورغم البيانات المطمئنة والخطوات الايجابية الى حد ما التي اتخذتها ادارة دي كليرك ، لا نزال غير قادرين على القول بحدوث تغيرات أساسية هامة في جنوب افريقيا ، أو أن نظام الفصل العنصري جرى التخلي عنه . ولهذا السبب لا يمكننا أن نقبل نداءات التخلي عن فرض الجزاءات الشاملة على نظام بريتوريا ، أو نقبل فكرة التعاون مع جنوب افريقيا في المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية

وغيرها من المجالات . والأمثلة على هذا التعاون عديدة في تقارير وسائر وثائق الأمم المتحدة ، واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

إن سنوات عديدة من التجربة تؤكد أن الجزاءات والمقاطعة والعزل ، واستحالة إخماد مقاومة الشعب المتزايدة بقوة السلاح أو القمع ، تضطر النظام العنصري الى تقديم تنازلات . إننا لا نتجه الى التقليل من أهمية هذه التنازلات ، ولكن ، كما يقول مثلنا الشعبي : "إن ظهور طائر خطاف واحد لا يعني أن الصيف قد بدأ" . وقد طرحنا موقفنا التفصيلي في هذا الصدد خلال مناقشة الجمعية العامة للبند الخاص بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وستتاح لنا الفرصة للعودة الى هذا قريبا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . والآن أود أن أؤكد بوضوح أننا نؤيد إعلان منظمة الوحدة الافريقية الذي تُدعى فيه جميع البلدان الى زيادة ضغطها على قوى الفصل العنصري للتشريع بإزالته بالوسائل السلمية . ونحن نرى في هذه الفترة ، التي تهم جنوب افريقيا بشكل خاص أن تعاون اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يجب أن يزيد عن طريق تنسيق أنشطتهما بغرض تطبيع الحالة في ذلك الجزء من العالم بأسرع وقت ممكن . ويجب بذل كل جهد لضمان عدم تعرض عملية التسوية السلمية لأي خطر ، بل ولضمان إكسابها قوة وديناميه .

ان سقوط آخر مستعمرة من المستعمرات البالية في الجزء الجنوبي من افريقيا ، لا يعني ، للأسف ، أننا قلنا للاستعمار "وداعا الى الأبد" . إذ لا يزال مدرجا على قائمة لجنة إنهاء الاستعمار حوالي ٢٠ مما تسمى أقاليم صغيرة لا تتجاهل الامم المتحدة مصيرها . وهذه أساسا أقاليم جزرية في المحيط الاطلسي والمحيط الهادئ ومنطقة الكاريبي . والإعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي أن يطبق على تلك الأقاليم أيضا دون استثناء . وكما ورد في إعلان إنهاء الاستعمار ، فان أية اعتبارات تتعلق بالحجم الصغير أو عدد السكان القليل أو مستوى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المنخفض لا يمكن أن تبرر وقف استقلالها .

والاعتراف بحق الشعوب في اختيار طريق تنميتها وحقها في التصرف بحرية في أقاليمها ، ومواردها البشرية والطبيعية ، يتمشى مع الميثاق ، وروح العصر ، والتفكير الجديد ، وللأسف ، فان الدول القائمة بالادارة لا تسرّع منح الاستقلال ، وأنشطتها الاقتصادية والعسكرية وجهودها الضئيلة في العمل التعليمي في الأقاليم الباقية تعرقل في الحقيقة طريق الشعوب نحو الحرية والتنمية ، وتوقف عملية إنهاء الاستعمار . إن بعض الأقاليم تستخدم بطريقة غير مشروعة كمواقع لإجراء التجارب النووية وكمستودعات للمخلفات النووية ، وما الى ذلك . فأي نوع من العمل التعليمي هذا ؟

لقد فرض على أحد الأقاليم الخاضعة للوصاية ، ولأسباب مختلفة مشكوك فيها ، وضع الارتباط الاستعماري الجديد انتهاكا لالتزامات الوصاية . وهذا ضم بالمعنى العملي . وهذه الأعمال لا يمكن أن تكون لها قوة قانونية لأنها تتناقض مع الميثاق . ان مصير الأقاليم الصغيرة ، كما نراه ، غامض تماما .

وفيما يختص بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، الذي أعلنته الجمعية العامة في الدورة الثالثة والاربعين ، نرى أنه مما يعد إسهاما إيجابيا في تحقيق هدف العقد وضع خطة عمل ملموسة ترمي الى دخول القرن الحادي والعشرين بعالم خال من الاستعمار . ولتحقيق ذلك الهدف النبيل ، يجب تكثيف عمل اللجنة الخاصة ، وأن تراعي مصالح هذه الأقاليم في جميع المجالات ، الاقتصادية والإعلامية والتعليمية والبيئية . وستواصل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الاشتراك بشكل فعال في الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع العالمي والرامية الى استئصال الاستعمار نهائيا والى الابد .

السيد سيسيلو (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن سنة ١٩٩٠ سنة أخرى من السنوات الاحتفالية بالنسبة للأمم المتحدة . انها ستصادف الذكرى الثلاثين للإعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ومنذ إصدار ذلك الإعلان ، قبل ٢٩ عاما ، تحقق الكثير في مجال إنهاء الاستعمار . فأكثر من

٥٠ بلدا ، من بينها بلدي ، مارست حقها في تقرير المصير والاستقلال . وبشغلها مقاعدها في هذه الهيئة ، أعطت الأمم المتحدة طابع العالمية الذي تستحقه تماما . وأن إنهاء الاستعمار يعد بالفعل أحد انجازات الأمم المتحدة الناجحة .

إن الانتخابات التي أجريت في ناميبيا الشهر الماضي لم تكن سوى بداية فصل آخر من فصول قصة النجاح هذه . ونحن نهنئ شعب ناميبيا ، وجميع الأطراف المعنية بما تحقق حتى الآن ونتطلع الى الترحيب بناميبيا مستقلة في مجتمع الأمم هذا في المستقبل القريب جدا .

إلا أنه ينبغي لاحتمال ظهور ناميبيا المستقلة ألا يؤدي بأي حال من الاحوال الى تراخي المجتمع الدولي بشأن مسائل إنهاء الاستعمار . ان هناك الكثير الذي تدعو الحاجة الى القيام به ، لأن هناك شعوبا أخرى تتطلع أيضا الى الاستقلال . وهي أيضا ، بصرف النظر عن مواقعها أو مواردها المحدودة أو سكانها أو حجم أراضيها ، يجب أن تخول الحق ، حقها المشروع ، في صنع قراراتها فيما يتصل بمستقبلها .

تؤكد المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة مبدأ التساوي في الحقوق بين الشعوب ، كما تؤكد حق الشعوب في تقرير المصير . كما أن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) الذي اتخذ في عام ١٩٦٠ يؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ويعلن أن هذه الحقوق غير قابلة للتصرف . ولهذا يتوجب علينا نحن ، في المجتمع الدولي ، أن نضمن أن هذه المبادئ الأساسية لن يساء استخدامها لحماية المصالح الضيقة للقلة . وينبغي أن نستمر في تحمل هذه المسؤولية الى أن يتم القضاء التام على جميع أشكال ومظاهر الاستعمار .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، يسعد جزر سليمان أن تلاحظ أن الاقتراحات المشتركة للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة بشأن إجراء استفتاء في الصحراء الغربية حظيت من ناحية المبدأ بموافقة طرفي الصراع . ونحث الأطراف المعنية على أن تتيح الفرصة لهذه الاقتراحات التي نأمل أن تمهد الطريق لممارسة حقيقية لتقرير المصير في الصحراء الغربية .

وعلى الرغم من أن عدد الأقاليم التابعة يتناقص فلا تزال توجد أقاليم ترزح تحت نير الاستعمار وتتوق الى ممارسة حقها في الاستقلال . وهذه الأقاليم المعنية ليست صغيرة الحجم فقط ولكنها قليلة السكان . وينبغي ألا تمنعنا هذه الحالة من أن نتيح لهذه الأقاليم نفس الحق في تقرير المصير الذي أتيح لأقاليم أكبر .

على مقربة من بلادي ، هناك مسألة كاليدونيا الجديدة . ونحن نلاحظ التدابير الايجابية التي اتخذتها السلطة القائمة بالادارة ونتشجع بالاصلاحات المختلفة التي تجري في ذلك الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي . ويأمل وفد بلادي أن تظل هذه الاصلاحات أساسا لتقدم كاليدونيا الجديدة صوب تقرير المصير . ولهذا نحث الأطراف المعنية على مواصلة الحوار وعلى الامتناع عن القيام بأعمال العنف .

وبعد أن قلت هذا ، لابد أن أذكر أنه في سياق تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة ، تعلق جزر سليمان أهمية كبيرة على تطلعات السكان الأصليين ، الكاناك . لأن الكاناك ضحايا الاستعمار وهم الذين يطالبون بحقهم المشروع في تقرير المصير . ولابد أن أؤكد من جديد اقتناع حكومة بلادي بأن أي عمل حر وحقيقي لتقرير المصير في

كاليدونيا الجديدة يجب أن يتسق مع مبادئ وممارسات الامم المتحدة . ولذلك يحدونا أمل خالص في أن السلطة القائمة بالادارة ستتعاون في المستقبل القريب جدا مع الامم المتحدة ، كما تطالب المادة ٧٣ (هـ ) من الميثاق ، وأن تدعو بعثات الامم المتحدة الزائرة الى كاليدونيا الجديدة . ان هذا من شأنه أن يضمن التنفيذ السريع للإعلان .

إن إنهاء الاستعمار ، والحق غير القابل للتصرف للشعوب في تقرير المصير ، مبدآن أساسيان من مبادئ منظمتنا ، وبالتالي يظل تنفيذهما هدفا له أولوية . ولابد للاستعمار أن ينتهي . وفيما يتعلق بهذا المصير للاستعمار اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتذكير بالكلمات الصحيحة التي ذكرها صديقنا السيد روبرت فان ليروب الممثل الدائم لفانواتو ، الرئيس الحالي للجنة الرابعة ، في الجلسة الختامية للجنة الرابعة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . لقد صدق حين قال :

"اذا كان هناك شيء يمكننا أن نقوله بيقين علمي مطلق في عالمنا المتقلب فهو ببساطة ، أنه لا يمكن لشيء أن يدوم الى الأبد . وكل شيء سواء أكان صالحا أم غير صالح ، ستكون له نهاية إن عاجلا أو آجلا . وفي يوم ما سيبلغ الاستعمار نهايته ."

والى أن يحين ذلك اليوم ، هذه هي المهمة وهذا هو العمل الذي ينبغي لنا جميعا أن نبذل جهودنا لتحقيقه ونحن ندخل عقدا أعلنّاه نحن في الامم المتحدة ، عقدا للقضاء الكامل على الاستعمار .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥